

جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



هندسة الأمن الإنساني في المتوسط

1995/2012

مذكرة تخرّج لاستكمال نيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

قصدالي فلة

من إعداد الطالبان:

- براي جيلالي

- فكار عميروش

لجنة المناقشة:

رئيساً

مشرفاً

ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطائه، الذي أهدانا الصحة

والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وعملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد، نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفة الرسالة الأستاذة "قصدالي فلة"،

التي قدمت لنا الكثير من وقتها وجهدها وكانت إرشاداتها وتوجيهاتها الأثر الكبير في دعم وتوجيه الرسالة

بهذه الصورة وإثراء موضوع الرسالة.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم

الثمين لقراءة الرسالة.

شكرا

الإهداء

إلى معلمنا الأول سيد البشرية جمعاء، محمد صلوات ربي وسلامه عليه.

إلى والدائي العزيزين اللذان ربباني ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله تبارك وتعالى في إكمالي مشواري الدراسي.

إلى إخوتي وإخواني

إلى كل العائلة والأقارب من قريب وبعيد.

إلى أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر: "فازية، سكينه".

والذي شاركني في انجازه "جيلالي" وعائلته المحترمة.

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي ثمرة جهدي راجية من المولى عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

محمد عميروش

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى النور الذي يهتدي به في درب النجاح، إلى صديقي وقوتي و ملاذي بعد
الله.....أبي.

إلى من علمتني النجاح و الصبر ، إلى من غاب عن الصعاب لأحل إلى ما أنا فيه.....أمي

إلى أسرتي الغالية ، لكم كل التحيات و التقدير

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله و من أحببتهم بالله

إلى من أتمنى أن أذكرهم إذا ذكروني.....أصدقائي.

إلى من شاركني معاناة البحث الزميل "عميروش" وعائلته الكريمة.

إلى ما ساعدتني في هذا البحث المتواضع "شعالي سكينه".

كلمة جيلالي

الخطة

مقدمة

الإشكالية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الهندسة السياسية

المبحث الثاني: المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني

المبحث الرابع: مجالات الأمن الإنساني

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التهديدات اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني

تمهيد

المبحث الأول: الإرهاب

المبحث الثاني: الهجرة الغير الشرعية

المبحث الثالث: انتشار الأسلحة النووية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط.

خلاصة الفصل

الفصل الثالث:

استراتيجيات هندسة الأمن الإنساني في المتوسط

تمهيد

المبحث الأول: إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي لهندسة الأمن الإنساني في المتوسط.

المبحث الثاني: إستراتيجيات الإتحاد الإفريقي والعربي لهندسة الأمن الإنساني في

المتوسط.

المبحث الثالث: الآليات في إطار الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة.

خلاصة الفصل

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع.

مفتحه

مقدمة:

يشهد المجتمع الدّول منذ نهاية الحرب الباردة ظهور مجموعة من المفاهيم الجديدة المغايرة للمنظومة المفاهيمية التي ظلّت لفترة طويلة حاملة لمسار العلاقات الدّولية ومن بينها مفهوم العولمة والتدخل الدّولي الإنساني وحقوق الإنسان والأمن الجماعي والأمن الصّحفي والبيئي وغيرها، بحيث أن هذه المفاهيم أصبحت أحد الأدوات الدبلوماسية الغير تقليدية لإدارة العلاقات الدّولية، فعادة ما تكون هناك قوة دولية تدفع بالمفاهيم الجديدة بما يحقق مصالحها الذاتية.

وبشكل الأمن الإنساني أحد تلك المفاهيم، فقد طرح المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ثم أخذت بعض الدّلو في تبني المفهوم كأحد أدوات سياستها الخارجية ومن بينها اليابان وكندا، في عام 2004 طرح الإتحاد الأوروبي للإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني، وبوجه عام يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل، كذلك يمكن القول أن الأمن الإنساني هو مفهوم جوهرية الفرد ويعني التخلص من كافة ما يهدد الفرد (التهديد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي..) من خلال التركيز على الإصلاح المؤسس وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على مستويات مختلفة (محلية، إقليمية) مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من التعهدات الدّولية التي تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدّول وانطلاقاً من هذه المعطيات السابقة الذكر يمكن لنا أن نطرح الإشكالية التالية والتي بدورها تنفرع إلى مجموعة من التساءلات الفرعية فهي كالتالي:

- ما هي أهم التحديات التي تواجه الأمن الإنساني وما هي لأهم الآليات والإستراتيجيات التي تسعى لهندسة الأمن الإنساني في منطقة المتوسط.

- ما مضمون التصور الأوروبي للأمن الإنساني في المتوسط.
- ما مضمون تصور دول جنوب المتوسط للأمن الإنساني في المنطقة المتوسطة.
- ما مضمون التصور الأمني والدولي للأمن الإنساني في منطقة المتوسط.

الفصل التمهيدي:

الإطار العام

لأسكالية البحث

1- الإطار المكاني والزمني لموضوع الدراسة:

أ- الإطار المكاني:

ستخص هذه الدراسة المنطقة المتوسطية بمفهومها الواسع أي المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي الذي يضم العديد من الدول التي ستكون محلّ الدراسة فتحليل سياسات الدول فيما يخصّ موضوع الدّراسة الأمن الإنساني.

ونذكر من بين هذه الدول التي من خلالها حدّدنا الإطار المكاني لمحلّ الدراسة وهي: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، قبرص، مالطا، سلوفينيا، ألبانيا، البوسنة، سوريا، لبنان، فلسطين، مصر، إسرائيل، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب...

ب- الإطار الزمني:

تستمد هذه الدراسة من 2007 إلى 2016، وتتزامن هذه الفكرة مع مختلف تلك التفاعلات الدولية والمحلية والإقليمية فيما يخصّ عملية إرساء الأمن الإنساني في منطقة المتوسط وتزامن هذه الفترة كذلك مع مختلف تلك التحوّلات اللأمنية في المنطقة المخلة بالأمن الإنساني نذكر منها التهديدات الأمنية الجديدة وظهور الثورات الغربية.

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث وضحنا مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

- التغير في إدراك مصادر التهديد يؤدي إلى التغير في إدراك مفهوم الأمن.
- كلّما زادت مخاطر التهديدات التي تمس بالأمن الإنساني كلّما زادت الإستراتيجيات الإقتصادية والسياسية والعسكرية بمواجهتها.
- كلّما زادت التهديدات اللاتمائية كلّما أدن إلى الإخلال بأمن الفرد.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان المنضار الذي جاءت به مختلف تلك الإستراتيجيات المتوسطة سواءً فيما يخص استراتيجيات الدول الأوروبية المتوسطة أو فيما يخص استراتيجيات دول جنوب المتوسط إضافة إلى الإستراتيجيات الدولية والأممية لخوض الأمن الإنساني في منطقة المتوسط وإرساء الرفاه الإجتماعي وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في ظل تلك التغيرات الأمنية في المنطقة مع ظهور التهديدات اللاتماثلية في منطقة المتوسط وإضافة إلى ظهور تحولات في مفهوم الأمن بظهور المن الصحي والأمن البيئي والأمن الغذائي كذلك بظهور التحولات السياسية في المنطقة العربية وبروز أنظمة سياسة مخالفة للأنظمة التقليدية في إطار ما يسمى بالتحرّرات العربية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى الأسباب التالية

- التحولات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة وبروز مفاهيم جديدة للأمن منها مفهوم الأمن الإنساني وهو موضوع محلّ دراستنا.
- ارتباط الأمن الإنساني مفهوم أساسه الفرد وهذا الأخير عامل مهم في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة، فبتحقيق الأمن الإنساني يتحقق أمن الفرد وبالتالي تحقيق الرفاه الإجتماعي الذي يؤدي إلى تحقيق التطور في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والنقابية.
- إضافة إلى أنّ هذا الموضوع موضوع جديد فهو يشمل أحد ركائز الأمن في هذا العصر.
- زادت التهديدات للإنسانية في المتوسط وتأثيرها على أمن الفرد.

الإطار المنهجي:

تحتاج هذه الدراسة إلى اعتماد مناهج عملية من أجل الإحاطة بظاهرة الأمن الإنساني واستحابها وتفسيرها وعليه اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج.

1. منهج دراسة الحالة:

يقتضي التعمق في دراسة واحدة معينة وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الإرتباطات والعلاقات الوظيفية لأجزاء الظاهرة وباعتبار الأمن الإنساني في المتوسط والذي يسعى لتحقيقه عن طريق مختلف تلك الإستراتيجيات يستدعي منا تناول هذا المنهج.

الإطار النظري:

1. الإقتراب المؤسسي:

هذا الإقتراب يركز على الأبعاد القانونية والمؤسسية وتأثيرها في عمل الهيئات والجهات المعنية في حفظ الأمن الإنساني في المنطقة، أي تأثير الأشكال المؤسسية في أنماط الأمن.

2. المنهج التاريخي:

سنتناول هذا المنهج لسرد الوقائع التاريخية ورصدها ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ إلى البعض الآخر لتكون ركاما من المعلومات المتناثرة التي تفتقر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، وفي بحثنا هذا سنتناول سرد المسار التاريخي لظاهرة الأمن وتطوره وصولاً إلى المفاهيم الأمنية الجديدة ومن بينها الأمن الإنساني.

تقسيمات الدراسة:

يتناول هذا البحث ثلاث فصول يحتوي كل فصل على مجموعة من المباحث بحيث يتناول الفصل الأول تحت عنوان: "الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة"، مجموعة من المفاهيم والنظريات ذات الصلة بالموضوع فيتناول المبحث الأول مفهوم الهندسة السياسية ومضامنها كما يتناول المقاربة الأمنية الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن، أما المبحث الثاني فيتناول مفهوم الأمن الإنساني، والمبحث الثالث يتناول مجالات الأمن الإنساني (البيئة، الصحة، الغذاء)

أما الفصل الثاني فيتناول "التحديات الأمنية الجديدة للأمن الإنساني في المتوسط وينقسم إلى ثلاث مباحث بحيث يتناول المبحث الأول: "مظاهر الإرهاب وتأثيرها على الأمن الإنساني"، والمبحث الثاني: "الهجرة الغير الشرعية وتأثيرها كذلك على الأمن في المتوسط"، والمبحث الثالث يتناول: "ظاهرة إنتشار الأسلحة النووية وتأثيرها على استقرار الأمن الإنساني في المتوسط".

أما الفصل الثالث فيتناول: "آليات تحقيق الأمن الإنساني في المتوسط"، وينقسم إلى مجموعة من المباحث تحتوي بأكثر نسبة كالاتي: "المقاربة الأوروبية للأمن الإنساني والمقاربة العربية للأمن الإنساني والأمن الإنساني في إطار الشراكة وصولاً إلى تقييم عام للشراكة الأوروبية متوسطة في مجال تحقيق الأمن الإنساني.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت هذا البحث مجموعة من الصعوبات والمتمثلة في قلة المراجع الخاصة بالموضوع كما واجهت هذا البحث قصر المدة الزمنية للإنجاز.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

تمهيد الفصل:

برز مفهوم الهندسة السياسية المرتبط بالعولمة السياسية سنة 1994 للتعبير عن الطموح الغربي في بناء تصور سياسي موحد قوامه حقوق الإنسان العالمية الراضة للإنتقاد والتجزئة (كما ظهر في إعلان وبرنامج عمل فيينا حول حقوق الإنسان سنة 1993).

والهندسة السياسية كموضوع جديد في العلوم السياسية وخاصة الدراسات المقارنة منها تسعى إلى تطوير نموذج تحليلي مقارن يقوم على القياس والتصنيف باستخدام التغيرات الكيفية ثم تكميمها، أما الجانب العملي لهذه الهندسة السياسية فيسلط الضوء على كيفية إشباع حاجات هذا الإنسان من أمن ورفاه كرامة وذلك من خلال جمعه بين التأسيس المرجعي (الدستور والقوانين)، التأسيس بالمشروعية (الإنتخابات والتأسيس بالفعالية الديمقراطية المؤسسات).

أما الهندسة الأمنية كمفهوم مشتق من الهندسة السياسية فيتعلق برسم وإنشاء البنية الأمنية الشاملة لإقليم ما، وقد برز هذا المفهوم في أدبيات دراسة العلاقات الدولية مع البناء الأمني الأوروبي والجماعة الأطلسية وتطور مع الدور المتنامي للمؤسسات الأورو-أطلسية: منظمة حلف شمال الأطلسي، اتحاد أوروبا الغربية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومخرا الاتحاد الأوروبي التي ارتبطت بتطور الدراسات الأمنية حيث اقترح أعضاء الجماعة الأطلسية رؤى مختلفة للهندسة، الأطلسية تضمنت الخطوط العريضة لبناء الأمن الأطلسي نحو القرن الحادي والعشرين¹.

¹ - زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط، إحتواء أم إطار الهندسة الإقليمية، دراسة حالة الحوار المتوسط الأطلسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص37.

المبحث الأول:

مفهوم الهندسة السياسية

يعتبر موضوع أو علم الهندسة السياسية أحد فروع علم السياسة أو أحد موضوعات علم السياسة ويقصد بالهندسة السياسية عملية إجراء التعديلات اللازمة على الشيء القائم فعلا، أي إحداث الإصلاحات الضرورية على الأجهزة والمؤسسات المختلفة وترتكز عملية الهندسة السياسية على إنشاء شيء جديد أو أن يبقى على الشيء القديم القائم ولا يزيله من الوحدة بل يقوم بهندسته وإعادة هيكلة أو إعادة هندسته وهندسة أبنيته بإصلاحه فقط فعملية الهندسة السياسية تشبه عملية ترميم ما هو موجود فعلا وهي عملية تدريجية تسغرق فترة من الوقت¹.

إن الهندسة السياسية مثلها مثل الهندية في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات على واقع ملموس وفقا لأهداف محددة سلف، بمعنى أن الهندسة السياسية هي فرع من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات التعليمية والفنية لتصميم وإنتاج هياكل وعمليات وأنظمة ومؤسسات في المجتمع وفق لمعايير محددة وأهداف متفق عليها أي ببساطة أن الإنسان يستطيع بأسلوب علمي ومنهجي تغيير مجتمعه عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية فيه².

¹- د.كمال الأسطل، أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة الأزهر، غزة، 2011، عنوان الوثيقة، K.astal.com

²- د.محمد باروين، عنوان الوثيقة mohamedberween.blogspot.com

المبحث الثاني:

المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن.

كانت مسألة الأمن ولا تزال إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية حيث كان الكل يسعى لما يجنبه الخوف والضرر وما يحفز له الإستقرار والأمان.

وكان هذا الدافع القوي سببا في: انضمام الأفراد إلى جماعات وتوثيق الإرتباط بها بمختلف الروابط برابطة الدم ورابطة الجوار ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى نقل مسؤولية أمنية الخاص إلى أمن الجماعة، ويرى بعض الباحثين أن المجتمعات تدور وجودا وعدما مع مدى ما تحققه لأفرادها من إشباع لحاجاتهم الأساسية بما فيها الحاجة إلى الإحساس بالأمن، كما يرى آخرون أن دافع الأمن كان له أثر كبير في سعي الإنسان لإقامة علاقات مع غيره وقيام الدولة وجدت نفسها هي أيضا في حاجة لأن تقيم علاقات مع غيرها من الدول إما بحكم الحاجة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية أو بهدف دفع العدوان.

1) تحول مفهوم الأمن:

لأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما يستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضدّ الأخطار المحتملة التي تسبب المواطنين وممتلكاتهم ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل والخارج عن طريق تحرير قواتها والانضمام إلى الأحلاف العسكرية.

يرى الأستاذ الغنيمي: أن المفهوم الواسع للأمن يمثل كل ما يحقق الإستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها¹.

(2) المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن:

لقد حاول بعض منظري الواقعية تدارك النقد الموجه ل طرحهم بعدم احتوائه للتهديدات الجديدة والمتمثلة أساساني انتشار ظاهرة النزاعات الداخلية وتفشي الفقر والأمراض والأوبئة، وتزايد الضربات الإرهابية، وكذلك الأخطار البيئية التي بدأت فعلا تزعزع استقرار الدول وكذا النظام الدولي، ويمكن التعرض لهذه المقاربة في العناصر التالية²:

2-1- التوسع في طبيعة التهديدات:

لقد شكلت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بداية التحول في ميدان الدراسات الأمنية إذ بدأت الأحاديث عن إعادة النظر في مسألة توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره في الإطار العسكري فقط، وذلك بتوسع قائمة التهديدات إلى المجالات غير عسكرية للدولة وإمكانية اتخاذ مرجعية الدراسات الأمنية من غير الدولة ولم يكن ممكنا حدوث التغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير التهديدات المحددة لمفهوم الأمن والحاجة لاحتوائها ولكيفية إدراكها. وتوجد هناك صورتان مختلفتان للعالم في مجال الأمن.

عامل مثقل بالتهديدات التقليدية والمشكل عامة من الدول الفقيرة حيث لا يزال يلجأ فيها للعنف المسلح كوسيلة لحل الأزمات السياسية وعالم متطور مشكل من الدول المتقدمة التي ابتعد عنها تقريباً شبح الحرب، إلا أنّها تعاني من ظواهر جديدة كالإرهاب والتلوث والإجرام أي تهديدات ذات طابع غير مادي، حيث الرأي العام في هذه الدول واع بخطورة

¹- بوزنادة معمر المنضقات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1992/2005، ص15-16.

²- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

مثل هذه التهديدات التي أخذت تشكل بالنسبة إليه أخطارًا تتجاوز إعتداءات الجيوش الأجنبية فالخطر بالنسبة إليه أصبح اليوم، ويعد التحول الذي شهده العالم بعد نهاية الحرب الباردة من أهم الدوافع الرئيسية الهادفة لإجراء توسيع المفهوم التقليدي للأمن، وذلك لبروز تهديدات لا يمكن أن تواجهها بالقوة العسكرية وحدها.

(3) إعادة صياغة التصور لمفهوم الأمن:

يرى "باري بوزان" Barry Buzan أنه مع نهاية الحرب الباردة وبروز التهديدات الجديدة، والتحول في طبيعة النزاعات التي غلب عليها نمط الصراعات الداخلية مع تراجع حدة النزاعات بين الدول، وتنامي ظاهرة العولمة بكل أبعادها المختلفة، أصبح المناظر الواقعي للأمن غير كاف التعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبتعد تدريجياً عن الجوانب العسكرية، وهذا ما ولد الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن وحسب "بوزان" فإن الأمن يقتضي موضوعاً مرجعياً وذلك استجابة للسؤال التالي: أمن ماذا؟، ويجب أمن الدولة، لكن ذلك لا يكفي لأن تكون هناك موضوعات مرجعية أخرى للأمن محتملة أو كاملة، ولهذا يتبنى في تحليله ثلاث مستويات الفرد، الدولة، النظام الدولي، وبالرغم من اعتراضه بوجود مرجعية أخرى، فإنه يبقى تصوره تصور واقعي وهذا يظهر في قوله "مركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن وقد ميز بين أبعاد أساسية للأمن نذكر منها¹:

-الأمن العسكري: ويتعلق بالمسحوبين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح

والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها، تجاه البعض الآخر.

-الأمن السياسي: ويخص الإستقرار الذي تتمتع به مؤسسات الدولة ونظم

الحكومات التي تستمد منها شرعيتها.

¹ -Bony Buzan, People states and fear : an agenda for international security studies in the post, coldwar era. London.L.Rienner publisher, 1991, p18-19.

-**الأمن الاقتصادي:** مرتبط بالمواد والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة سلطة الدولة.

-**الأمن الاجتماعي:** ويخص قدرة المجتمعات على: إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها واستمراريتها.

-**الأمن البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي والكوني الدائم لكل نشاط إنساني¹.

(4) الأبعاد الجديدة للأمن:

الدولة الآن تواجه أنماطا عديدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود والجريمة المنظمة وانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز وانتشار الفقر والتلوث البيئي... إلخ، وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التحامل مع تلك القضايا، إذ أدى التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة أثار التهديد العسكري المباشر والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها. وبذلك أصبحت أخطارها تتجاوز حدود الدولة وكنتيجة لهذه الوضعية أصبح المفهوم التقليدي للأمن في حالة تقهقر وهو ما دفع بالعديد من الباحثين أمثال "كنات كروز" "Kenneth Krause" و"كان بوث" "Ken Booth" إلى تبني مواقف نقدية موجهة وأكثر راديكالية إعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن².

¹- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسياسة الدول، المؤسسة العامة للدراسات والتوزيع 2008، ص58.

²- بن عنتر، البحر المتوسط، مرجع سابق، ص25.

- الدراسات النقدية للأمن.

- لقد مكنت تحليلات "بوزان" "Buzan" فيما يخص توسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات أخرى جديدة كالإقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك بإدخاله موضوعات جديدة مرجعية مثل الدولي، الإقليمي، المجتمع والفرد، من أن تشكل هذه الأعمال همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن¹.

- كذلك لا بد من التطرق إلى الجذور الأولى التي أرست الأفكار والأسس الفلسفية للنظرية النقدية والتي كانت عبارة عن نتائج تفكير العديد من الفلاسفة والمفكرين السياسيين ونجد من بين هؤلاء "غروسيوس" الذي يرى أن الطبيعة الإنسانية تعد الأم بالنسبة للقانون الطبيعي، وأن الحرب ليست إلا منظارا مخزيا للبشرية داعياً للوئام العالمي ولاستخلاف العنف باللطف لتفادي انقراض الجنس البشري، كتابه: "قانون الحرب والسلام"، ويشير فيه إلى حرب ثلاثون سنة (1617-1648) بين الدول الكاثوليكية والبروتستانتية.

يرى "إمانييل كانط" "Emmanuel Kant" "1724-1804" أن الإنسان يستعد للقيام بالحرب أو يقوم بها لكونها جزء من طبيعته الإنسانية وهي نقطة للسلم الدائم، إلا أن الطبيعة ذاتها الموجهة للحرب تعد كذلك موجهة له نحو السلم، فمن الصراع نفسه يحتمل الخروج منه ويرى أن التطور البشري يتحول إلى تشكيل وتحقيق مجتمع أخلاقي، كما وضع مشروع للسلم الدائم بدلا من الجيوش الدائمة سنة 1795 كون التسليح يخلق الحروب².

¹- باري بوزان "Bary Buzan"، People states and fear، مرجع سابق، ص21.

²- ريمون حداد، العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظلّ العولمة، بيروت، دار الحقيقة، سنة 2000، ص 64-65.

كما نجد العديد من المفكرين الآخرين أمثال "جونبيرتون"، كان "بوث" وغيرهم خاضوا في هذا المجال والمتعلق كما ذكرنا سابقاً في تطور مفهوم الأمن.

يشكل هذا العنصر كبوابة لخوض في موضوع الدراسة حول هندسة الأمن الإنساني في المتوسط وسنتناول من خلاله نضالات تاريخية لتطور المفهوم.

تعود فكرة الأمن الإنساني إلى عقود قديمة من الزمن ثم التطرق إليها من طرف العديد من المفكرين والفلاسفة في مختلف كتاباتهم ونجد من بين هؤلاء "سنتسكيو، باري بوزات"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "بطرس بطرس غالي، كوفي عنان، للويد أكسورد، بركبوتاكسي، سايبينا، بلكي وغيرهم"، وسنتطرق من هذه الفكرة قول تطور مفهوم الأمن واتخاذ البشر كموضوع مرجعي للأمن لصياغة المبحث الموالي حول مفهوم الأمن الإنساني.

المبحث الثاني:

مفهوم الأمن الإنساني.

لقد كانت سنوات التسعينات مرحلة التغيرات التاريخية للعلاقات الدولية وما أدى إلى ظهور العولمة ونهاية الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد، في ظلّ الإنتشار العالمي لتكنولوجيات الاتصال الجديدة وظهور الأسواق العالمية انتصار الرأسمالية وانتشا الديمقراطية والقيم الغربية وظهور مجتمع مدني عالمي، كلفت بذلك ظهور تهديدات جديدة زادت على المخاطر القديمة من جريمة دولية، هجرة جماعية، صراعات عرقية ودينية والأوبئة إضافة على تدهور البيئة في ظل اتساع الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، ومع هذه الإضطرابات خلقت عواقب على حياة الأفراد وحالة من انعدام الأمن أو ما يسمى بالأمن الإنساني، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الإحاطة بمفهوم الأمن الإنساني من خلال مجموعة من التعاريف التي تناولها مفكرون وباحثون في هذا الموضوع.

1- مفاهيم الأمن الإنساني:

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD): «تعريف للأمن الإنساني في التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة بحيث يرى البرنامج الأممي للتنمية ومن خلاله الأمم المتحدة أن الأمن الإنساني كان دائما يعني شيئين رئيسيين، التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة»¹.

ويذكر ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ تعريفاً للأمن الإنساني أنه «أمن الإنسان من الخوف، القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية

¹- حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004/2003.

تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركي على استقرار النظام السياسي وبيئته»¹.

فالفرد جوهر الأمن الإنساني، إذ يعني بالتخلص من كفة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول².

وصف الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** في تقرير الأمم المتحدة عام 2000 عنوان التقرير: "نحن البشر"، إن الأمن الإنساني بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرض والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانيته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن تراث بيئة طبيعية صحية هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي³.

إنّ الفرد جوهر الأمن الإنساني إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية

¹- برقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، عنوان الوثيقة، <http://berkouk-mhand.yolassite>، ص01.

²- نفس المرجع السابق.

³- محبوب الحقد: وزير مالية باكستلن سابق وخبير الإقتصادي لدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف تحقيق أمن الأفراد وهو ما يمكن تحقيق بمعزل عن أمن الدول¹.

يعتبر "محبوب الحق" أن الأمن الإنساني هو ثورة سياسية معاصرة على الأمن التقليدي وقد حاول الإجابة عن السؤال "الأمن لمن؟" في المقاربة التي طرحها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 تحت عنوان "New impératives of humans seneisty".

حيث يحدد الأمن الإنساني «بكرامة حياة الإنسان وأن مفهومه لا ينبثق من كتابات العلماء والمتقنين بل من مخاوف الناس اليومية كمخاوف النساء من التشرد والأولياء على أبنائهم من المخدرات ومخاوف عديدة أخرى»².

2-تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول في 2001 أنه:

«أمن الأشخاص أمنهم الجسماني ورفاههم الإقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحياتهم الأساسية، فالأمن لم يعد في الإقليم وبواسطة التسلح وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء والعمل وفي الأمن الإيكولوجي»³.

-مفهوم الأمن الإنساني:

• تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "PNUD" الذي يرى في التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة والبرنامج الأممي للتنمية ومن خلال

¹- خديجة عرفة، باحثة بمركز المعلومات، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، عنوان الوثيقة boulem kahel.yolsite

²- حليلة حقاين، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 20012/2011. ص؟؟؟؟؟؟

³- حموم فريدة، الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعي الجزائر، 2014-.214

الأمم المتحدة أن الأمن الإنساني كان يفي دائما شيئين رئيسيين: التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة وقد عدّ التحرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي¹.

● **تعريف لليويد أكسورد "LIOYD Axworthy" وزير خارجية كندا عام 1996:** والذي

عرف الأمن الإنساني في جوان 1996 على أنه حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أو غير مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص لأنهم ولحياتهم، وهي رؤية العالم ينطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تقي الحماية².

● **تعريف سابينا آركير "Sabina ALKIRE":** ترى أن الأمن الإنساني يهدف للمحافظة

في الجسم الحيوي لكل إنسان، منذ التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة وعلى المدى الطويل، فالحماية أو الصيانة تقرر بأن الإنسان والجماعات مهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها كالأزمات المالية، والنزاعات، التلوث، السيدا وغيرها³.

¹ - PNUD, "Rapport mondial sur le développement humain 94. Economica, 1994, p.26.

² - Liyod AXworthy, « La sécurité humaine, la sécurité des individus dans un monde en mutation. <http://www.sommit.amerikas.org/CANADAFrench.htm>.

³ - Sabina ALKIRE, "Conceptuele framemork for human security". www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf.

المبحث الرابع:

الأمن الإنساني

إن الأمن الإنساني يتكون من مجموعة من المجالات فتحقيق الأمن الإنساني يكون بتحقيق التوازن والإستقرار في هذه المجالات، ويمكن القول أيضا أنّ حذف أو اختلال في أحد هذه المجالات يؤدي بالضرورة إلى عدم توازن المجالات الأخرى وبالتالي عدم استقرار الأمن الإنساني وهذا المبحث يتناول هذه المجالات المكونة للأمن الإنساني وهي مجال الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن البيئي والصحي والغذائي والثقافي والمجتمعي.

1. الأمن السياسي:

يهتم الأمن السياسي بتحقيق حياة الإنسان في مجتمع يحترم حقوقهم الإنسانية وبالإستناد على "لجنة العفو الدولية" فإن القمع السياسي والتعذيب المنظم والمنهجي، وسوء المعاملة والإخفاء، ما تزال تمارس في حوالي 110 دولة، فانتهاك حقوق الإنسان يصبح أكثر شيوعا خلال فترة القلاقل السياسية. بالتوازي مع قمع الأفراد والجماعات، كذلك تلجأ الحكومات إلى فرض الرقابة على الأفكار ووسائل الإعلام¹.

2. الأمن الإقتصادي:

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعائم الأمن الإنساني، نظرا على أهمية العامل الإقتصادي من تداخل في مختلف مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم في ظل اقتصاد سليم، إن الحديث عن الإستقرار الاقتصادي يأخذ أبعاد

¹-أنعام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية"، مقاربة معرفية، رسالة التكمال للحصول على درجة الحاجة في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإداري، الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، سنة 2013، ص ص 70-71.

مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق ففي ظل عولمة الإقتصاد أصبحت اقتصاديات الدولة مترابطة بعضها مع البعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى.

ومن جهة ثانية إن أحد مرتكزات الأمن الاقتصادي هو اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، وبالتالي العمل على تأمين الاستقرار في الإقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما أن عدم الاستقرار سينعكس بالسلب على الأمن البشري، ويجعله في حالة تهديد مستمرة.

ويعيش الكثير من البشر حالة فقر مزمن وحالة انعدام أمن اقتصادي يومي، وهناك حاجات أساسية إن لم يكن الإنسان من تحقيقها لنفسه ولأسرته فهو يعاني من تهديد لأمنه الاقتصادي: الغذاء، التعليم الأساسي، المأوى المناسب، المياه النظيفة¹.

3. الأمن البيئي:

يمارس الإنسان كافة أنشطة حياته في حيز خارجي يحيط به مشتملا على جميع الكائنات الحية الأخرى (حيوانات، نباتات) والتي يتعايش معها، كما يشتمل هذا الحيز على مكونات أخرى غير حية كالهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشرب به والأرض التي يعيش عليها ويزرعها، ويحصل من باطنها على ثروات عديدة، ويطلق على كل هذه المكونات عناصر البيئة، وعليه فإن بيئة الإنسان هي الوسط المحيط به والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية، البشرية وغير البشرية، ومنذ سنوات طويلة والأرض تعاني من ظلم الإنسان وتعرض لإعتداءاته المتواصلة بما يملكه من وسائل وتقنيات حديثة تخرج منها الانبعاثات الضارة، ولقد أصبحت أرض اليوم غير الأرض التي عاش عليها أجدادنا وآباؤنا بالأمس،

¹ - أنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية"، رسالة استكمال للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية 2013، ص ص 69-70.

ولم يعد المناخ هو المناخ الذي ساد خلال القرون الماضية ومع ذلك لا يتحرك أحد فالجميع منشغلون بأنفسهم ومصالحهم حتى وإن كان ما يفعلونه بأيديهم سوف ينعكس عليهم في صورة أخطار جمة تهدد صحتهم وحياتهم.

إنّ الأرض تتعرض يوميا لتغيرات هامة وخطيرة من فياضانات وسيول وأعاصير وتصحر، وزحف للجفاف وزيادة عدد لاجئي المناخ غير المستقر في مناطق عديدة من الكرة الأرضية.

وعليه فإن الأمن البيئي غير مستقر نتيجة لهذه التطورات التي أدت إلى عدم قدرة البيئة على تجديد مواردها الطبيعية، واختلال توازن عناصرها وأصبحت غير قادرة على استيعاب مخلفات ونفايات الإنسان العديدة.

ولكي نخوض في هذا الأمر علينا أن نشير إلى ظاهرة التلوث فالتلوث مصطلح عام يعني ظهور أو وجود شيء ما في مكان غير مناسب ولا يكون مرغوباً فيه في هذا المكان، ولقد تم تعريف مفهوم التلوث من عدّة جوانب على سبيل المثال:

-تغير في الظواهر الطبيعية والكيميائية والحيوية لمكونات البيئة المحيطة بالإنسان (هواء-ماء-تربة) وقد يسبب أضراراً لحياة الإنسان أو لغيره من الكائنات الحية الأخرى النباتية والحيوانية أو يسبب تلفاً وإضطراباً في الظروف المعيشية بوجه عام¹.

-يتحدد الشكل الآخر للتهديد البيئي في اتساع التآكل الحضري وإزالة الغابات والتصحر وجفاف البحيرات والتعرية من الغطاء النباتي وندرت المياه النظيفة بالإضافة إلى التهديدات الناجمة عن توسع الصناعة الإقتصادية والاجتماعية في

¹ - عبد الرحمن سعدي، التطورات الجزئية في علم البيئة المشكلات البيئية والحلول العملية، دار الكتاب الحديث، 2008، ص ص 24-25.

الدول الضعيفة والفقيرة والناجمة عن التوترات داخل وبين الدول والنزاعات الأهلية المؤدية إلى تزايد تدفق اللاجئين، وتوسع القطاع الصناعي في هذه الدول ه مرتبنا بالصناعات والشركات الإقتصادية في المجتمعات الصناعية المتطورة، التي غالبا لا ترتبط بقيود المحافظة على البيئة، إذا تسببت مثل هذه الأنشطة في أحداث من المشاكل البيئية، مثل الإستهلاك المتزايدة للطاقة غير المتجددة ندرة الموارد الطبيعية والإخلال البيئي، مضافا إليها المشاكل الناجمة عن العلاقة بين الفقر وضغط عدد السكان والإنحطاط البيئي.

- ولقد امتد الإنحطاط البيئي إلى كل مناطق العالم، وذلك عبر تعرض معظم بحاره ومحيطاته لعمليات جدّ مفرطة وعشوائية وإزدياد نسب التلوث عبر كلّ الأقاليم، وتقلص الغابات الإستوائية بأكثر من 50% وهذه كلها ظواهر مستمرة وبدون توقف، وكنتيجة لذلك، من المحتمل أن تصبح عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات عرضة للإنقراض في كلّ سنة كذلك إلى التهديدات الناجمة من النفايات بما في ذلك الكيماويات المضرة والحديد الثقيل والموارد الإشعاعية سارءا بطريقة مباشرة أو تحمل بواسطة الأنهار، مياه الصرف الصحي وتدفق النفط، كلاهما سبب ضررا هائلا لبيئات البحر والأنهار والبحيرات والبرك، بالرغم من أن المصادر الأولية لهذه التهديدات هي ذات خاصة محلية أو وطنية، إلا أن الآثار المؤسايوة تأخذ الشكل الكوني، إذ ساهم: انبعاث "كربونات الكلورفليورو" في الهواء في مشكل تآكل طبقة الأوزون وانبعاث "ثاني أكسيد الكربون" يتسبب في تساقط الأمطار الحمضية، وهذه الأخطار البيئية تمثل بكل دول العالم ليس فقط

الدول المتسببة في الإنبعاث لذلك يجب تضافر الجهود الأولية من أجل معالجة هذه الظواهر التي تشكل خطر على أمن الإنسان¹.

- لقد أدرك الإنسان حديثاً خطورة تدخله في تغير المناخ وسلم بأهمية اتخاذ خطوات عملية للحد من هذا التدخل في إفساد البيئة. وتتمثل في يلي: (الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة ومحاربة التلوث)

- آثار انبعاث الغازات الحابسة للحرارة (طبيعياً أو اصطناعياً) الفلق على مستوى العالم فأصدرت الحكومات نداءات عالمية ملحة لإبرام معاهدة عالمية للتصدي للمشكلة، وقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمر عام 1990م وأنشأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، وقد قامت اللجنة بصياغة مشروع الاتفاقية التي اعتمدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ماي 1992 وفتحت باب التوقيع عليها في يونيو 1992 في مؤتمر قمة الأرض في "ريودي جانيرو".

- في سويسرا عقد مؤتمر المناخ في نوفمبر عام 1990 وقد تم فيه التأكيد على ضرورة أن تتخذ الدول الخطوات اللازمة لتقليل مصادر الغازات الحابسة للحرارة.

- في عام 1992م، عقد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وفيه تم الاتفاق على تخفيض انبعاثات الدول الصناعية الكبرى من غازات الاحتباس الحراري التي تسبب ارتفاع درجة الحرارة على كوكب الأرض.

¹ - المجلة الجزائرية لدراسات السياسة، مجلة دورية دولية علمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص125.

-في عام 1996 تم تعزيز بروتوكول مونتريال لسنة 1987م ونتيجة لذلك قلت المعدلات الكلية لاستهلاك مركبات "الكلوروفلورو كربون" بما يقارب من 1.1 مليون طن عام 1986م إلى 156 ألف طن عام 1998م.

-عقدت الاتفاقية الإيطالية لتفسير المناخ في "كيوتو" باليات في ديسمبر 1997م، حيث تم الاتفاق بين الدول الصناعية والدول النامية من خلال بروتوكول ملزم قانوناً على خفض كل أنواع الغازات الدقيقة المسؤولة عن ارتفاع درجة الحرارة اللازمة.

-تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من البروتوكول عام 2001م على الرغم من أنها مسؤولة عن أكبر كمية انبعاثات في العالم (حوالي 25%) متذرة بأن ذلك سيعود بالسلب على الاقتصاد الأمريكي وترفض حتى الآن التصديق على بروتوكول "كيوتو".

-وبهذا فإن الأمن البيئي غير مستقر في العالم كنتيجة لرفض الولايات المتحدة باعتبارها أكبر ملوث وكنتيجة لعدم احترام الدول لهذه الاتفاقيات وما هي إلا حبر على ورق نظرا لتدفق الغازات والسوائل والنفائيات السامة بكميات هائلة في البحار والمحيطات والأنهار في الجوّ فهذا إخلال بعناصر البيئة وبالتالي الإخلال بأمن الإنسان¹.

¹- الدكتور عبد الرحمان السعيدني والدكتورة ثناء مليجي عودة، "التطورات الحديثة في علم البيئة المشكلات البيئية والحلول العملية"، دار الكتاب الحديث، 2008، ص 136-ص137.

الأسس الثقافي والمجتمعي:

يقول "دومينيك ولتون" في كتابه العولمة الأخرى "L'autre mondialisation" إذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الاتصالات، تلغي المسافات المادية فإنها قد تخلق في المقابل مسافات وحدودا ثقافية، وعليه فإن الواقعية الأساسية لنهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين هي انبثاق ما يسميه المؤلف بالمثلث الجهني ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ والثقافة والإعلام.

فالثقافة الأحادية الأمريكية (المثلث الجهني) تثير قلق المجتمع الأوروبي ومعظم الدول النامية على حدّ سواء، حيث غالبا ما يكون في استطاعتها الاعتماد على تقاليد ثقافية محافظ عليها، سواء في اللغة أو الفن أو الموسيقى أو في صيغ أخرى أكثر غنى وتنوعا من التقاليد الثقافية في الولايات المتحدة، ومن الجلي أن عولمة الثقافة الجماهيرية من الكتب إلى الأفلام إلى التلفاز تشكل تهديدات بارزة لهذه الثقافات التقليدية.

تقوم الشركات الأمريكية التي تبدو كأداة للأمركة والتي تمثل نصف مجموع الشركات عبر الوطنية، بفرض ثقافة عالمية موحدة، مستفيدة من تقنيات الاتصال لتفصل الحواجز والقيود من أجل نشر السلع الثقافية. حيث أضحى الكتاب والمجلة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ والفيلم والبرنامج التلفزيوني والشريط المسبقي وسائل تذهب كلها في اتجاه واحد وتتفق هذه الشركات العملاقة المبالغ الطائلة من أجل الدعاية لمنتجاتها¹.

والأمن الثقافي يعني حماية الأفراد من فقدان العلاقات التقليدية والقيم ومن العنف الطائفي الإثني، فالمجتمعات التقليدية خصوصا الأقليات الإثنية هي غالبا مهددة، ذلك أن نصف دول العالم خاض نزاعات إثنية داخلية والأمم المتحدة أعلنت العام 1993 "عام

¹- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص35، ص36.

للسعوب الأصلية" وألقت الضوء على أن هناك حوالي 300 مليون إنسان ما يزالون معرضين للخطر في حوالي 70 دولة، ويواجهون حلقة واسعة من العنف¹.

إذ يشمل الأمن الإنساني ضرورة ضمان بقاء الثقافات وحمائتها، من خلال الحفاظ على الهوية القومية على مستوى محلي أما على المستوى الدولي فتقع المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينهما على قاعدة حق الاختلاف والمساواة².

تعتبر الصراعات بين العرقيات المختلفة داخل المجتمعات من أكبر مصادر التهديد المجتمعي إذ تؤثر هذه الصراعات في تماسك المجتمع تغيير مستقبلا في تكوين هذه المجتمعات³.

إنّ الأمن المجتمعي يتمثل في قدرة الدولة على الحفاظ على البيئة الإجتماعية الصلبة والمتينة للدولة، وخلق انسجام بين الأفراد المجتمع الواحد، مع ضمان الانسجام، وإشعار الأفراد بضرورة التكافل وتضافر الجهود من أجل خلق توازن اجتماعي وهذا بمحاربة الظواهر الغريبة عن المجتمع والتي تشكل تهديداً للشخصية الوطنية للدولة⁴.

وبما أن لكل دولة ثقافة خاصة تميزها عن الثقافات الأخرى، تحافظ عليها وترى فيها وسيلة لوحدها، كأن المجتمع الذي تنهار ثقافته يفقد ترابطه وتضيع فيه ثقة الناس بأنفسهم ويفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم⁵. ولهذا

¹ - أنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية"، رسالة استكمالية للحصول على الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص70.

² - أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة، دول القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013-2014، ص59.

³ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ - مصطفى ونوغي، مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي الجزائري على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، مذكرة ليل شهادة اليسانس في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008-2009، ص20.

⁵ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

تسعى الدول على حماية قيمها من عادات وتقاليد من التهديدات الخارجية التي تسيء في التنشئة الاجتماعية للفرد¹.

الأمن الغذائي:

اهتمت الأوساط الاقتصادية والمجتمعية بمسألة الغذاء وأمنه القومي خلال العقود الخمسة الماضية بصفته يمثل مرتبة متقدمة في قائمة "اتجاهات الأساسية" لأفراد المجتمع، كما اهتم به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين وأعقبه العديد من القرارات الدولية والعربية الإقليمية التي تؤكد هذه الحقوق وضرورتها، وكان آخرها الدراسة التي تقدمت بها "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" حل استراتيجية الأمن الغذائي العربي، وأصبح وفقاً لهذه الاتجاهات الدولية والعربية هناك إلتزام قائم على الحكومات تجاه أفراد مجتمعاتها بتوفير مستوى لائق الغذاء الفرد وأسرتهم، وتأمينه ضدّ التعرّض للجوع أصبحت بذلك الحكومات أمام إلتزام تجاه مواصلتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج الغذاء وحفظه ثم توزيعه بما يتلاءم وأهداف توفير الأمن الغذائي.

- مفهوم الأمن الغذائي:

- **حسب البنك الدولي:** يعد الأكثر شمولاً، إذ يشير إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم.
- **حسب منظمة الغذاء والزراعة الدولية:** يشمل في متضمناته توافر الكم الكافي من الغذاء واستقرار إمداداته وسلامه نوعيته، وتوافر المكونات ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الكافية في الغذاء التي يحمل عليها أفراد المجتمع وتتسق مع تفضيلاتهم.

¹ - نفس المرجع، ص21.

إنّ أزمة الغذاء ومؤشراتها آخذة بالتزايد مع مرور الزمن وأخذة متضمناتها أبعادًا مختلفة انتهت في الزمن الراهن بارتفاع أسعار الغذاء، وقاد ذلك إلى تزايد الفقر والجوع في الأوساط المجتمعية العربية، ولاسيما منخفضة الدخل، وأدت محصلاتها: إلى حدوث اضطرابات على صعيد الدولة والمجتمع¹.

-يتحقق الأمن الغذائي، عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بغرض الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ وتتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة تتوفر فيها ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الصحة.

-لكن واقع الأمن الغذائي وكثير من شعوب الأرض هو مأساوي جدا حيث يموت في كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية.

-الفقر سبب رئيسي لانعدام الأمن الغذائي، فإن التقدم بخطى مطردة نحو استكمال الفقر أم حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء، كما أن الصراع والإرهاب والفساد والتدهور البيئي دورًا ملموسًا في انعدام الأمن الغذائي².

-كما يوضع مؤتمر روما بشأن الأمن الغذائي العالمي: أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد أو عدد السعرات الحرارية، بل يشمل أيضا نوعية الغذاء المتوفرة.

¹- الدكتور سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت أب/أغسطس، 2011، ص8-ص9.

²- المرجع السابق، إيليا أبو جرودة، ص 54-ص55.

-الأمن الصحي:

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تواجههم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة آمنة صحياً وأكثر استقراراً، على الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحية ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن التصدي لها، فالصحة هي عنصر مكون أساسي لأنه في أساس الأمن تكون حماية الإنسان.

والصحة الجيدة تشكل شرطاً مسبقاً للإستقرار الإجتماعي، والعوامل التي تؤثر على صحة الأفراد كثيرة نذكر منها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو سوء في النوعية، ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلباً على صحة الأفراد، والتلوث البيئي أيضاً الذي يصيب الماء والهواء يسبب العديد من الأمراض التي تؤدي بحياة الأفراد¹.

كما أن الفقر له دور بارز في تفاقم صحة الأفراد بحيث لا يملك الفقير تكاليف العلاج والذهاب إلى الطبيب ومتابعة العلاج الطبي، وآثار هذه الحالات موجودة في دول العالم الثالث، بالرغم أن هذه الدول تأوي أكثر من 85% من سكان العالم إلا أنها لا تمثل في السوق العالمية للأدوية سوى نسبة 25% فقط².

يهدف الأمن الصحي إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية والوقاية من الأمراض وطريقة الحياة الصحية، فبالنسبة إلى الأمم المتحدة فإن التهديد لصحة الإنسان سواء في الدول المتقدمة أو النامية، يظهر عند الأفراد الفقراء خصوصاً في الأرياف وبين الأطفال

¹- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، ص57.

²- تقرير منظمة الصحة العالمية جنيف، 2009، ص9.

وهذا يعود على سوء تغذية وعدم توافر العلاج الطبي والأدوية والمياه العذبة النظيفة وأيضا على عدم توافر الرعاية الصحية الضرورية¹.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن مفهوم للأمن الإنساني مفهوم جديد ظهر وتطور نتيجة التغير في مفهوم الأمن والذي انتقل من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر والذي يمس الجانب الإنساني وفق ما تبنته المقاربة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الجديدة لمفهوم الأمن الذي ينشق إلى مجالات عديدة كالأمن البيئي والأمن الصحي والأمن الثقافي.

¹- أنعام عبد الكريم ابو مور.

الفصل الثاني:

التحديات الأمنية الائتمانية

وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

تمهيد الفصل:

??

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

المبحث الأول:

الإرهاب.

الإرهاب من المفردات الأكثر تداولاً وتردداً في وسائل الإعلام على مدار الساعة في هذه الأيام ويشهد العالم أكبر موجات الإرهاب المتنوعة إذ تعتبر الظاهرة الإرهابية المعاصرة من أبرز مصادر التهديد للأمن الإنساني بأبعاده الوطنية والعالمية، إذ أدت هذه الظاهرة التي انتشرت في العالم في السنوات الأخيرة ووصولاً على داعش إلى تباين الآراء والاجتهادات فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الإرهابية.

لقد أدى الإرهاب على فقدان الأمن أين أصبح الإنسان يعيش تحت هاجس الخوف وانتشار النزوح القسري وزيادة عدد اللاجئين... أين يتعرض فيها الإنسان إلى انتهاكات ومضايقات في حريته والقيم التي تصون كرامته.

1- التحول في مفهوم الإرهاب (العابر للحدود):

تعريف الإرهاب: نتناول فيه شقين:

أ-الأول: تعريف الإرهاب لغة.

ب-الثاني: تعريف الإرهاب اصطلاحاً.

أ-تعريف الإرهاب لغة:

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

الإرهاب في اللغة هو الإزعاج والإخافة وترهب، يرهب، رهبة، ورهبا، خاف، أو تحزن واضطراب¹.

والإرهاب هو الرعب الذي يلجأ إليه مجموعة أو فرد كالقتل أو التخريب².

إنّ كلمة الإرهاب "Terrorisme" الفرنسية تقابلها "Terrorism" بالإنجليزية وكلاهما تدلان عن استعمال أساليب إرهابية من قبل الأشخاص عاديين وضعفاء، أي ليسوا في مركز سلطة³.

يتبين لنا مما ورد لموقف المعاجم من لفظ الإرهاب أن هذه اللفظة قد استحدثت أثناء الثورة الفرنسية كما أن هناك اتفاق بين المعاجم (الإنجليزية-العربية) و(العربية-الإنجليزية) على معاني الكلمات "Terroriste" و "Terrorisme". كما أنها أدخلت في شرحها لكلمة الإرهاب الحدث نفسه وهو العنف "Violence" التعبير عن المعنى المشتق من كلمة "TERROR" أو الرعب وهو الرعب وهو "Terrorism"⁴.

¹-د.حسن عقيل أبو غزالة، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2002، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص25.

²- نفس المرجع، ص 27.

³- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويجان، علم الإرهاب، الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، الطبعة الأولى، 2006، مطابع الحامة، عمان، الأردن، ص24.

⁴- نفس المرجع، ص 27، ص28.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

ب- تعريف الإرهاب اصطلاحاً:

الإرهاب هو القتل والإغتيال والتخريب والتدمير، ونشر الشائعات، والتهديد وصنوف الإبتزاز والإعتاء...وأي نوع يهدف إلى خدمة أغراض سياسية واستراتيجية أو أي أنشطة أخرى تهدف إلى إشاعة جو من عدم الإستقرار والضغوط المتنوعة¹.

وقد عرف مجلس وزراء الداخلية والعدل والغرب والإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عام 1998 في القاهرة كما يلي:

«الإرهاب كلّ فعل من أفعال العنف أو التهديد أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم»².

وتبقى وصف الظاهرة الإرهابية أسهل من وضع تعريف لها نظراً لتعقداتها.

وتشهد منطقة المتوسط لظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد المجتمعات والشعوب وأصبحت الضفة الجنوبية للمتوسط تقوم بتصدير الظاهرة نحو شماله إذ تنوع الإرهاب وتغير فتميز:

إرهاب محلي: هو الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحددة في نطاق الدولة إذ لا يتجاوز حدودها ولا علاقة له بارتباطات خارجية، كان ينتمي القائمون بالعمل الإرهابي وضحاياه إلى جنسية الدولة التي وقع بها العمل الإرهابي.

¹- المملكة العربية السعودية، الرئاسة العامة للبحوث، العلمية والإفتاء، مجلة البحوث الإسلامية، العدد السابع والتسعون، الإصدار من رجب إلى شوال 1433هـ، www.alifta.net

²- نفس المرجع.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

وتتحصّر نتائج ذلك العمل الإرهابي داخل حدود الدولة ذاتها وألا يكون هناك أي نوع من الدعم المادي أو المعنوي من الخارج:

إرهاب إقليمي: وهو الذي نعيشه خلال هذه السنوات، ودوره أصبح يتعاظم بتقلص المجال المتاح للحروب التقليدية نتيجة للتوازن النووي.

إرهاب دولي: أين تقوم به الدول من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية لنشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم لرغبات الحكومة¹.

رغم الأساليب والأنواع الإرهابية في المتوسط يبقى الأثر في الأمن الإنساني التي تعيش المنطقة إذ تؤدي الظاهرة الإرهابية إلى فقدان نعمة الأمن والاستقرار والعيش والإطمئنان في حياة المجتمعات المتوسط بصفته الجنوبية التي تتهم بتصديره نحو الضفة الشمالية، فالجريمة الإرهابية بشعة تلحق الضرر بالأفراد والقيم الأخلاقية والإنسانية وما فيها من الإعتداء على الأشخاص والأموال، ويشعر الإرهاب المواطن بالذعر والخوف وعدم الإطمئنان على أنفسهم وأعراضهم وعدم تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه المعاصر.

إن الآثار التي خلفتها الظاهرة في المجتمعات من الأفكار والتفجيرات أدت إلى وضع قواعد أمنية جديدة حديثة الظهور عرقله المسار التنموي في المتوسط وفي العلاقة بين الجنوب المتوسط مع شماله إذ كانت الدول المتوسطية الشمالية هي التي أقامت هذه القواعد رغم أن الدول الجنوبية مثل ليبيا، تونس، الجزائر،... هي التي عانت أكثر من الظاهرة.

¹ - أسامة حسين محي الدين، جرائم الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي، 2009 الناشر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص ٢٢؟

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

المبحث الثاني:

ظاهرة الهجرة الغير الشرعية

تعتبر الهجرة الغير الشرعية ظاهرة عرفها العالم حديثا، وبشكل مقلق في السنوات الأخيرة فالهجرة ظاهرة قديمة ولكنها تحولت إلى هجرة غير شرعية بعد أن تحول الإنتقال على بلد آخر وفق معايير وتأشيرات للدخول إلى دول الاستقبال وما مدى صعوبة الحصول على هذه التأشيرات يضطر الفرد إلى التزوير والتسلل عبر الحدود مما يجعل صفة هذا الشخص في بلد الاستقبال بصفة غير شرعية.

ويلخص كل هذا مقولة رئيس وزراء اسبانيا السابق "فيليب قونزاليس" " Philip Gonzalez" «لو كنت مواطنا من دول الجنوب، لغامرت أكثر من مرة، حتى الوصول إلى أوروبا» ومن العبارة نصل إلى الحالة المعاصرة للظاهرة وأزمة اللاجئين التي تعصف بالقرارة العجوز بعد الحراك السياسي العربي.

فالهجرة الغير الشرعية ظاهرة عرفت الحدود الدولية يقصد بها احتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلية، فالأجنبي لا يملك حق الدخول إلى أي بلد إلا وفقا لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة لتكون عملية انتقاله شرعية، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي اي كانت الوسائل المستعملة في ذلك سواء بتزوير الوثائق أو غيرها وسواء كان ذلك برا او بحرا أو جوا ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية والجمركية¹.

¹- فايضة بركان، آليات التصدي للهجرة الغير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة 2011/2012، ص15-ص16.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

تخضع ظاهرة الهجرة لما يدعى بـ "عوامل الدفع وعوامل الجذب من منظور الأمن الإنساني:

أولاً: العوامل الدافعية (PUCM):

نقصد بهذه العوامل الدافعة تلك الأسباب التي جعلت الأفراد يتركون أوطانهم ويهاجرون نحو بلدان أخرى أي تلك الدوافع التي جعلت أفراد جنوب المتوسط يهاجرون نحو الشمال بطرق غير شرعية من عوامل اقتصادية اجتماعية وعوامل سياسية أمنية وثقافية عرقية...

أ-العوامل الاقتصادية الاجتماعية:

يرى الكثير من الباحثين أن العوامل الاقتصادية الاجتماعية (أسباب كلاسيكية) هي الأسباب الأصلية لظهور الهجرة وبروزها.

وتعود الأسباب الاقتصادية:

تعاني الدول المنشأة للهجرة السرية من العديد من المشكلات الاقتصادية مثل: ضعف الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، ومشكلة البطالة وغياب فرص العمل، وتدني الأجور والتدهور الاقتصادي، فالأمن الاقتصادي هو القدرة على اختيار من بين الفرص أو تكون الفرص موجودة والدخل ضعيف فإن الفرد يفكر للهجرة¹.

إن غياب أو تدهور مستويات الأمن الاقتصادي الذي يدفع الناس للهجرة والانتقال لمكان آخره كإستراتيجية للبقاء على قيد الحياة، بحيث تتأثر مستويات دخل الأفراد، وتنقص

¹ منصورى رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص81.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

أ- البطالة:

إن إنتشار البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته، ولهذا يندفع إلى الخارج تفتيشا عن مورد رزق ليحقق غاياته¹.

ب- الفقر:

ويعتبر السبب الرئيسي وراء الهجرة ففي بعض الأحيان مجاعة أو أوبئة تؤدي على طرد السكان من موطنهم الأصلي².

ج- نصيب الفرد من الدخل القومي:

تعاني الدول الجنوبية للمتوسط في المراكز الأخيرة عالميا من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فمثلا: يقدر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معادلة القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2005 في تونس 7.281، في الجزائر 7.658، المغرب 4.196³.

عوامل سياسة أمنية:

وتعتبر هذه العوامل مهمة في زيادة الظاهرة الهجرة الغير الشرعية وتسارع؟؟؟؟؟؟؟؟ بصفة فردية أو جماعية الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

¹ عادل أبو بكر الطلحي، رئيس المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، مؤتمر الشباب والهجرة، ورقة عمل بعنوان: الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية على أوروبا.

² نفس المرجع.

³ منصور ري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، -2-، 2013-2014، ص83.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

إن معظم دول الجنوب المتوسطي تتعدم فيه الديمقراطية أين يعيش الأفراد داخل مجتمعات تحت وطأة الظلم وغياب للحريات السياسية، مما يولد للإنسان رغبة في القرار والنجاة من الإضطهاد¹.

تسببت الحروب والصراعات والتدخلات الأجنبية في بلدان الجنوب المتوسط في عدم استقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للأفراد، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وهذا ما يجعل الأفراد تحت سخط هذه الوضعية ويستعملون شتى الوسائل والطرق للهجرة².

إن ما يميز الدول الجنوبية للمتوسط كثرة الثورات الداخلية وانفجار أزمة اللاجئين السوريين والتدفقات الهائلة نحو أوروبا إضافة إلى الانقلابات العسكرية التي تعيشها هذه الدول (مصر، ليبيا).

-عوامل الجذب:

ترتبط عوامل الجذب للمهاجرين بما تحتويه الضفة الشمالية للمتوسط وما يختلف تماما من حيث حالته المعيشية في الجنوب.

¹ عادل أبو بكر الطلحي، رئيس المنظمة الليبية الشبابية لحقوق، مؤتمر الشباب والهجرة، ورقة عمل بعنوان: الشباب وظاهرة غير الشرعية.

² - ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية، في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 63.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في

المتوسط

نلخص هذه العوامل الجاذبة في:

• عوامل سياسية:

إن الدول التي يقصدها المهاجرون الغير الشرعيين تحترم وتحمي حقوق الإنسان الأساسية، وهذا ما يجذبهم نحوها آملين في تسوية وضعيتهم غير القانونية والتمتع بتلك الحقوق فيها، بحيث تسوية وضعية المهاجرين الغير الشرعيين تشكل عاملا جاذبا للهجرة الغير الشرعية، إذ تحتوي الدول الأوروبية على مجموعة من الحقوق الأساسية المضمونة فيها مثل حق حرية التعبير دون قمع وكذلك المساواة في الحقوق والواجبات¹.

• عوامل اقتصادية اجتماعية:

إن صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر بها المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتنافى في إفراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار،... إلخ وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية².

يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" "Alfred Sauvy" إشكالية الهجرة بقوله «إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات»³.

إن ما يلخص الهجرة الغير الشرعية هي أزمة إنسانية تهدد أمن الإنسان ورحلة بحثه عن الأمن والاستقرار هروبا من الإضطهادات دينية وعصرية وتهميش للإنسان في مجتمعه

¹ منصورى رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، -2-، 2013-2014، ص103.

² شاقوري عبد القادر، أحميدي بوجلطية بوعلي، الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة، محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسى، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، (الجزائر: ابن القديم للنشر والتوزيع، 2014)، ص50.

³ د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دراسات موضوعات في النظام العلمي الجديد، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 3007، مكتبة راس النبع، ص 467.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

في تدني فرص العيش والفقير...وسعي الإنسان نحو الأفضل في دخل وعمل وتوفير صحة، تعليم... وسعي الإنسان بالهجرة الغير الشرعية تحت ما يسمى "بتجارة الأوهام" من خلال تأثره مما يرى في الضفة الشمالية للمتوسط.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

المبحث الثالث:

انتشار الأسلحة النووية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط.

تتواصل عملية التكيف مع البيئة الأمنية بتواصل عملية إنتاج الأسلحة وانتشارها بشكل متفانم في العديد من مناطق العالم خاصة في تلك البؤر المتوترة والتي تعرف الكثير من النزاعات والأزمات الأمنية التي اختلفت أسبابها وفتراتها الزمنية، وعليه فإن الدول الكبرى تسعى إلى توفير القدر الكامل من الأسلحة لتتكيف مع المطالب الأمنية التي استحدثتها التحولات المستمرة في الساحة الدولية من تطور التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، ولعل الوضع المثير للجدل هو انتشار السلاح النووي كذريعة لحماية الأمن القومي وما يترتب عن ذلك في إخلال بالأمن الإنساني¹.

يكن الجانب المثير في الاهتمام بانتشار الأسلحة النووية والمواد المشعة في الخوف من وقوعها في أيدي الجماعات المسلحة المناهكة للحكومات الوطنية، خاصة عندما نعرف أن إنهيار الإتحاد السوفياتي قد خلف وراءه الكثير من البؤر النووية بالإضافة إلى عشرات المصانع والمخابر التي تحتوي المواد المشعة والإنشطارية التي تزيد من حالات الفوضى الأمنية، والتي يمكن أن تضع في يد الجماعات المسلحة، أو مافيا تجارة الأسلحة.

صحيح أنه لحد الآن لم يحدث أن وضعت جماعة متمرده أو إرهابية يدها على سلاح دمار شامل، إلا أن الاحتمال مازال قائماً وخاصة في الدول التي تعيش عدم استقرار أمني مثل الشرق الأوسط ولقد زاد من تصعيد المخاوف الأمنية عاملاً آخر وهو القابلية للعطب

¹ - المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلة دورية دولية علمية محكمة تهتم بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص124، ص125.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

التي تخشيها جميع دول العالم خاصة الدول الكبرى المالكة لسلاح النووي والتي لديها مصالح حيوية منتشرة في العالم والتي تخصص نفقات ضخمة لحمايتها بالتنسيق الأمني وتفعيل الإستراتيجيات الأمنية¹.

ويعتبر الجانب الأكثر خطورة في هذه القضية الأمنية هو وجود عدة أطراف ترغب في حيازة هذه المواد المشعة، سواء لدوافع مالية أو إيديولوجية وهذا يعني رواج السوق السوداء للمواد النووية المشعة والأنواع الأخرى من مواد أسلحة الدمار الشامل، عندئذ تواجه الإستراتيجية الأمنية الدولية مسألة كيف يمكن للدولة الوطنية مواجهة تهديدات نووية من قبل فواعل في غير الدول؟

وفي هذا السياق نجد الكثير من الطموحات من بينها أطروحة "باري بوزان" و"أول ويفر" والمتمثل في تفعيل المستوى الإقليمي والكوني في بناء الأمن، أو إنشاء الجماعة الأمنية المقترح من قبل كل من "إيمانويل أدرو مايكل بارنات"، حيث يوفر المستوى الإقليمي والكوني فرص التنسيق الأمن الشامل والممتد ويسهل من عملية التعقب لأثر فقدان المواد النووية من أي مخبر أو منشأة عبر العالم، وتقليل احتمال قيام أحد الأطراف بتسريب هذه المواد للإضرار بمصالح طرف أو طرف آخر.

صحيح أن الوضع التقليدي للعلاقات النووية الدولية محكوم بمعاهدات عدم الانتشار النووي، لكنها لا تمنع من استخدام الطاقة النووية لتطوير البرامج السلمية والمدنية، لكن المخاوف الدولية دائماً هي مركزة حول مسألة إزدواجية استخدام التكنولوجيا النووية، وعدم

¹ - التسلح ونزع السلاح وللأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ص560.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتمائية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

التأكد من نوايا الدول في تطويرها وحيازتها لمثل هذه التكنولوجيا، وكذا إجراءات الأمان لما بعد تشييد المنشآت النووية.

الآخر المنتج للتهديدات النووية هو السياق الإقليمي المشحون بالمنافسة الأمنية بين طرفين أو أكثر كما هي الحال الشائعة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (الهند وباكستان) وقيام الهند بتطوير أسلحتها النووية بإطلاقها الصاروخ الباليستي العابر للقارات يصل لمسافة 5000 كلم في 2012/04/18¹.

انتشار الأسلحة النووية:

بعد مرور عقد ونصف من الزمن على نهاية الحرب الباردة ثمة ثماني دول تنتشر أكثر من 13.000 سلاح نووي عملياتي وإذا أحصينا الرؤوس الحربية كلها. رؤوس حربية عملياتي ورؤوس حربية احتياطية ورؤوس حربية احتياطية في تخزين نشيط وتخزين غير نشيط. يصل مجموع ما لدى الدول الثماني نحو 27.600 رأس حربي، وبالإضافة إلى هذه الأسلحة الكاملة هنالك آلاف أخرى من أنوية البلوتونيوم مخزونة كإحتياطي استراتيجي، والترسانات النووية تتفاوت حجما وقدرة، فهي تبدأ من أسلحة روسيا العملياتيية "7.36 وتنتهي إلى أسلحة الهند وباكستان اللتين تحتوي ترسانتهما مجموعتين أقل من 100 رأس حربي، كن على الرّغم من ظروفها المختلفة، فإن الدول الثماني كلها تستمر في الحفاظ على ترساناتها ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ سرّاً أو علانية على أن الأسلحة النووية تؤدي دوراً حاسماً وثابتاً في سبيل أمنها القومي.

¹- المرجع السابق، المجلة الجزائرية، ص 125.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول مالكة للسلاح النووي من حيث عدد الرؤوس النووية، إضافة إلى فرنسا وبريطانيا وروسيا وإسرائيل والهند وباكستان والمملكة المتحدة وهذا الانتشار الهائل في السلاح النووي والمخيف بحدّ التعبير يؤثر على الوضع الأمني العالمي ويهدد الأمن الإنساني بوجه الخصوص لما يحدثه هذا السلاح من دمار شامل تستمرّ تأثيراته السلبية بسبب الإشعاعات لعقود من الزمن.

ويمكن الإشارة إلى انتشار السلاح النووي في منطقة المتوسط من خلال الإطلاع على القوى النووية لدول المتوسطية ونجد فرنسا وإسرائيل¹.

دخول منع:

انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح صلب الخلافات بين الدول الكبرى المالك لهذا السلاح نذكر على سبيل المثال الصين والولايات المتحدة، ولاسيما على خلفية القلق المتزايد من احتمال وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل، بالنظر إلى روابط الصين ذات الصلة بانتشار الأسلحة النووية مع دول جابرون وكوريا الشمالية وليبيا وباكستان.

سخرت الصين من جهود منع انتشار الأسلحة النووية فقد اعتبرتها احتكاراً للقوى في الدول الكبرى ومنع الدول الضعيفة من امتلاك القوة.

وفي ما يناقض هذه الأفكار ؟؟؟؟؟؟؟ بدأت الصين منذ منتصف التسعينات إلى أواخرها، سياسيات الصين في منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح باتخاذ بناء وأكثر إيجابية، فإستجابة البيئة الأمنية ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ وبناء على مفهوم أمني جديد، فقد شاركت في عدد كبير من الاتفاقيات المبرمة للحدّ من التسلّح ومنع انتشار السلاح

¹- المرجع السابق، ص 821- ص840.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

النووي، وتوصلت إلى سلسلة من الالتزامات الثنائية المهمة مع الولايات المتحدة لكبح الصادرات الميدنية الحساسة، ووضعت مجموعة من القوانين والآليات للحدّ من صادرات الأسلحة الوطنية، قلصت صادراتها من الأسلحة والتكنولوجيا الحساسة¹.

قرارات مجلس الأمن (فيما يخص الإجراءات المتبعة لعدم انتشار الأسلحة):

- اتخذ مجلس الأمن في جلسته 4906 المعقودة في 28 نيسان/ابريل 2003.

إن مجلس الأمن:

- إذ يؤكد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها بشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين.

- ويؤكد من جديد، في هذا السياق، بيان رئيسه المعتمد في الجلسة التي عقدها المجلس على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 31 كانون الثاني/يناير 1992/ك) 23500، بما في ذلك الحاجة إلى وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح ومنع انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعه.

- وإذ يشير أيضا إلى أن البيان شدد على ضرورة أن تسوي جميع الدول الأعضاء بالوسائل السلمية ووفقا للميثاق، جميع المشكلات القائمة في هذا السياق التي تهدد أو تعطل المحافظة على الإستقرار الإقليمي العالمي.

- إضافة إلى العديد من النقاط الأخرى المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة في العالم².

¹ - بايتس غيل، النجم المساعد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص126-ص130.

² - التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، ترجمة حسن حسن، عمر الأيوبي بإشراف سمير كرم.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

- المعاهدات الدولية النووية وتحدي الطموحات النووية وتأثيرها على الأمن الإنساني.

يرى الغرب وعلى رأسه أمريكا أن انسحاب دولة من المعاهدات والمنظمات الدولية النووية ومن المعاهدات الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 تهديدًا للسلم والأمن الدوليين حيث قامت بفرض عقوبات على إيران باعتبار أنها ابدت رغبتها في تخميد اليورانيوم مع أنها عضو في الوكالة وطرف منظم وقع وصادق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تلتزم بموجبها غيران بعدم الحصول على أسلحة نووية أو تمنيحها أو حتى السعي لحيازتها.

وبالرغم من هذا فإن إيران لم تأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع القانوني وراحت تطور برنامجها النووي وكرد فعل قامت هيئة الأمم المتحدة بتسليط عقوبات في إطار مجلس الأمن والمتمثل في القرار بين 1737-1747 الذي يشمل من النشاط النووي الإيراني.

إضافة إلى ظهور ازدواجية دولية بحيث تعتبر إسرائيل من الدول التي رفضت الانضمام والتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وراحت بعيدًا في ملفها النووي وتحدث البرامج السلمية وصولاً إلى تطوير أسلحتها النووية¹.

ولعل أن هذه الإزدواجية في معاملة الفواعل الدولية في تطبيق القواعد القانونية الدولية فيما يخص عدم انتشار السلاح النووي يفقد مصداقية المنظمات الدولية في إرساء السلم والأمن الدوليين كما تزرع الوضع الأمني الإنساني وتمنحه في اللأمن الدائم.

¹ - نفس المرجع السابق، ص؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن الإنساني في المتوسط

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن التهديدات اللاتماثلية التي برزت في منطقة المتوسط كثيرة منها (الهجرة الغير الشرعية، وانتشار للأسلحة والإرهاب) ولقد تطرقنا كذلك إلى التعريف بهذه التهديدات وكيفية تأثيرها على الأمن الإنساني في المنطقة.

الفصل الثالث:

إستراتيجيات هندسة الأمن الإنساني

في المتوسط
في المتوسط

تمهيد الفصل:

يمكن القول كتمهيد لنخوض في هذا الفصل أن الإتحاد الأوروبي تناول مجموعة من الإستراتيجيات لهندسة الأمن الإنساني في المنطقة وهذا بعد أن عرفته هذه المنطقة تدهورا فيما يخص الوضع الأمني الإنساني بعد بروز التهديدات الأمنية الجديدة التي تمس بأمن الفرد.

بعد أن تطرقنا على مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده وكذلك تطرقنا إلى التهديدات اللاتماثلية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الإنساني في منطقة المتوسط (الإرهاب والهجرة الغير الشرعية وانتشار الأسلحة)، و نتناول في هذا الفصل مختلف تلك الإستراتيجيات لهندسة الأمن الإنساني في المنطقة سواء في ما يخص الإستراتيجيات الأوروبية ونظيرتها الإفريقية والعربية كذلك من تلك المشاريع المشتركة بين الضفتين.

المبحث الأول:

إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي لهندسة الأمن الإنساني في المتوسط.

لقد عملت الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة على تطبيق مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تخفف من الأخطار والتهديدات الجديدة التي تقف كعائق أمام تحقيق "الأمن الإنساني" في منطقة المتوسط ولاسيما وأن التهديدات تأتي من المنطقة الجنوبية للمتوسط، وعليه فإن الدول الأوروبية وضعت قضية الهجرة الغير الشرعية على جدول أعمالها، ففي اجتماع مالطا عام 1998 تم الاتفاق على رفع الحوار الأوروبي المتوسطي في قضايا الهجرة خاصة الهجرة الغير الشرعية، وقد استمر الاهتمام بالتشاور حول هذه القضايا التي تم صياغة وثيقة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ في مؤتمر فالينيا عام 2002 نظمت برنامجا للتعاون لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتنظيم الهجرة كذلك يتواصل التشاور في إطار ما يسمى بحوار 5.5 الذي يضم خمس دول من شمال إفريقيا هي دول المغرب العربي الثلاث بالإضافة إلى موريتانيا وليبيا، وخمس دول أوروبية متوسطة هي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا والبرتغال، ذلك الحوار الذي أدى في أحد اجتماعاته إلى التوصل إلى إعلان تونس حول الهجرة في أكتوبر 2002 الذي اتفق فيه الطرفان على تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة ومحاربة الهجرة الغير الشرعية.

لأجل الحد من الهجرة اعتمدت المفوضية الأوروبية عدة إجراءات:

1. دفع الدول الأوروبية لاعتماد قاعدة بيانات ونظام موحد في التعامل مع إشكالية منح التأشيرة لدخول الرعايا الأجانب.
2. اعتماد سياسة صارمة في مجال التصدير للهجرة البشرية والإتجار باليد العاملة الأجنبية غير المرخص لها.

3. إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد وهو الاقتراح الذي يحض بتأييد بريطانيا وألمانيا وإيطاليا التي تواجه تدفقا كبيرا للمهاجرين في حين تتحفظ فرنسا على هذا الإقتراح.

4. تبني المجلس الأوروبي في نوفمبر 2003 برنامج إجراءات مكافحة الهجرة غير المشروعة عبر الشواطئ البرية للدول الأعضاء¹.

إن الجماعة الأوروبية والتي تحولت اهتماماتها في البيئة الأمنية العالمية الجديدة من المواجهة بين القوتين العظيمنتين سابقا على مصادر انعدام الأمن في البلدان النامية في الجنوب فقد اقترحت تصورا للهندسة الأمنية تقوم على فكرة خدمة الأمن عن بعد، اي العمل بعيدا عن أوروبا لضمان امن القارة كون التهديدات التي تواجهها هذه الأخيرة تجد مصادرها خارجها².

1- الترتيبات الأوروبية لإحتواء مخاطر الجنوب:

إنّ التهديدات الجديدة في المتوسط ناتجة عن مسار العولمة وتعدد مستويات التفاعل في النظام الدولي.

وصف "أولريك بيك" التهديدات الجديدة أنها مجرد مخاطر ذات طابع سوسيو-اقتصادي ناتجة عن موجة الحداثة. وقد وضعت الاتحاد الأوروبي إطار استراتيجية الأمنية الأوروبية مجموعة من الترتيبات لمواجهة التهديدات التي تمسّ بالأمن الإنساني وهي كالاتي:

¹ - هشام ماغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2010، ص104-ص105.

² - نفس المرجع السابق، ص38.

-انتشار أسلحة الدمار الشامل: تعتبر أكبر المخاطر على الاتحاد الأوروبي، إذ يسعى الأخير على التعاون المتعدد الأطراف على أساس الوقاية ضمن مبادئ الإتفاقيات الدولية لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أي عبر الجهود السياسية والديبلوماسية بهدف الحد من التسلح في المتوسط، ففي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) القنابل العنقودية والألغام الأرضية، يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة لمكافحة التهديدات التي تفرضها (SALW) غير المشروعة، وتمثل معاهدة: أسلو حول الذخائر العنقودية التي تم اعتمادها في دبلن في ماي 2008 خطوة إيجابية نحو الإستجابة للتداعيات الإنسانية الناتجة عن استخدام هذه الذخائر والذي يمثل مصدر إزعاج للاتحاد الأوروبي إذ تأكد ذلك في حالة ليبيا ومهاجمة القوات التابعة لنظام القذافي المدنيين والثوار بواسطة هذه القنابل العنقودية، وهذا يبقى احتمال خطر استعمال الأسلحة قائما في المتوسط في ظل الحراك الشعبي وموجة المطالبة بسقوط الأنظمة العربية المنعكسة بالسلطة.

يبقى خطر انتشار لأسلحة الدمار الشامل مهدد لأوروبا ضعيف نسبيا في غرب المتوسط وأكثر احتمالا في شرق المتوسط في ظل الصراع العربي-الإسرائيلي- والانفراد النووي الإسرائيلي.

-الإرهاب:

تعتبر ظاهرة معقدة فوفقا للتصور الأوروبي ترتبط بأسباب عديدة، التطرف، أزمت سياسية، اجتماعية، ثقافية، تهميش للشباب العربي في المجتمعات الغربية.

تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي بالظاهرة ومواجهتها وفقا لبرنامج لاهاي 2004 إضافة إلى استراتيجية مكافحة الإرهاب منذ 2005 التي بنيت على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال:

- منع التسدد.
- حماية الأهداف المحتملة.
- ملاحقة الإرهابيين.
- الإستجابة لعواقب أي هجوم.

-تغير المناخ:

قدرات الإتحاد الأوروبي في مجال الإنذار المبكر جد محدودة لذا يلجا إلى ضمان التعاون الدولي مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

المبحث الثاني:

إستراتيجيات الإتحاد الإفريقي لهندسة

الأمن الإنساني في المتوسط

بالرغم من تبني الأمم المتحدة في 12 نوفمبر 1984 الإعلان العالمي الخاصة بحق الشعوب في الأمن، إلا أنّ الشعوب الإفريقية ؟؟؟؟؟؟؟ لم تتجم بالأمن برغم المساعي والجهود الكثيرة التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية، لغرض إقرار الأمن في القارة، والرّقي بشعوبها نحو الأحسن والأفضل من الناحية الإقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن المبدأ الذي قامت عليه المنظمة والمتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء شكل عائقاً كبيراً في الكثير من الحالات التي وصلت إلى حدّ الإبادة الجماعية، مثلما وقع في العديد من الدول الإفريقية "عبير اليو" ومنطقة البحيرات الكبرى (1994)، ومع الحول الذي شهدته القارة الإفريقية عام 2000 بإنشاء الإتحاد الإفريقي ولموجهة التحديات التي تعصف بأمن الأفراد في القارة.

-مقاربة الإتحاد الإفريقي:

لقد كانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد هي الأكثر وضوحاً في بنية المنظمة القارية الجديدة جداً حيث استحوذت مسألة مواجهة الإرهاب على حيز رئيسي في اهتمامات المنظمة الجديدة كما

يسعى الاتحاد من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي على التعامل مع الظاهرة الإرهابية في القارة¹.

¹- المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلة دورية دولية علمية محكمة تهتم بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع، بسكرة 2015، ص32.

المبحث الثاني:

إستراتيجيات الاتحاد الإفريقي والعربي لهندسة الأمن الإنساني في المتوسط

1- المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني:

طرحت المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني " African Human Security Initiative" من خلال شبكة مكونة من سبع منظمات إفريقية غير حكومية معينة بقضايا حقوق الأفراد والحكم الرشيد والديمقراطية، تشكلت تلك المنظمات في نوفمبر 2000 لدراسة الأمن والسلم في الجنوب، والهدف من تشكيلها تحسين الأوضاع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الحكم الرشيد بوجود آلية غير رسمية لتأكيد من مدى تنفيذ القادة الأفارقة لتعهداتهم. ومع تبني الدول الإفريقية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أعلنت عن التزامها بمعايير محددة لتكريس الديمقراطية...

وقد حددت قضايا الأمن الإنساني في سبع قضايا، حيث يركز عمل كل واحد من المراكز والمعاهد البحثية المشاركة في المبادرة على واحد من تلك المجالات وتتمثل هذه القضايا في:

- الديمقراطية.
- حقوق الإنسان.
- الفساد.
- التحكم في انتشار الأسلحة.
- إدارة النزاعات.

-تمكين المجتمع المدني.

-الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد قسمت المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني الدول الموقعة على آلية المتابعة إلى فئات ثلاث، على أن تخضع على التوالي لتقييم الأداء من قبل المبادرة وتضم الفئة الأولى الجزائر، وإثيوبيا، غانا، كينيا، سنيغال، جنوب إفريقيا¹، أوغندا، وفي مرحلة تالية تخضع مجموعة تالية من الدول تضم موريشيوس وروندا، مالي، موزنبيق، وفي مرحلة الثالثة، تتسع المبادرة لتشمل باقي دول الآلية وهي بوركينا فاسو، الكامرون والكونغو، الجابون، مصر، وبتين، أنجولا.

يتمثل في أن نجاح المبادرة في تحقيق الأهداف التي تشكلت من أجلها يعكس الأهمية المتزايدة لدور المجتمع المدني، وإلى أي مدى يمكن لمنظماته أن تكون رقبيا على القيادات ومتابعا لا تجازها لمهامها، وهو الدور الذي يجب أن تسعى إليه منظمات المجتمع المدني، خاصة أنه يمهد لأن تمارس دورا في المستقبل في عملية صنع القرار على المستوى الرسمي.

ومهمة المبادرة في قيام كل مؤسسة بحثية من الشركاء في المبادرة بمراجعة كل دولة من الدول الثمانية في المجالات السبع التي تشكل قضايا الأمن الإنساني، كما حددتها المبادرة على أن يصدر كل منها تقريرا حول المحور الذي تطرق له بحيث تركز تلك التقارير بالأساس على الصعاب وتحديات الأمن الإنساني².

¹- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص 191-193.

²- مرجع نفسه، ص 194.

*مجلس السلم والأمن الإفريقي:

تم الإعلان عنه في قمة "لومي" "LOME" أين تمت المصادقة على القانون التأسيسي وذلك في جويلية 2000، ودخل حيز التنفيذ بعد عام من ذلك في مؤتمر "ديربان" "DURBAN" مصادقة عليه سبعة وعشرين دول ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الاتحاد¹.

*مبادئ وأهداف مجلس السلم والأمن:

وقد تمت عليها المادة 3 والمادة 4 من القانون التأسيسي والمتمثلة فيما يلي (المبادئ).

- التسوية السلمية والخلافات والنزاعات.
- احترام سيادة القانون والحريات الأساسية للإنسان واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.
- حق الاتحاد التدخل في أية دولة عضو في إعقاب مقرر صادر عن المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

¹- بروتوكول: إنشاء مجلس الأمن التابع للاتحاد الإفريقي، الاتحاد الإفريقي.

الإرهاب"، بتاريخ 22 أبريل 1998 ومن الملاحظ في هذه الاتفاقية هو أنها اعتبرت من قبيل الجريمة الإرهابية أي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها ومصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي¹.

-المعاهدة الإسلامية لمكافحة الإرهاب:

مؤرخة في مستهل الشهر مايو 2000 والتي أعدتها منظمة المؤتمر الإسلامي،
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب في عدد موادها ومضمونها بصورة عامة
 بإستثناء يضمن النصوص التي تبين تضامن الدول الإسلامية في مواجهة ظاهرة الإرهاب
 وموقف الإسلام منها

-أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في تعزيز التعاون التقني مع الهيئات والمنظمات ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟²:

تعتبر أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منظمة إقليمية أمنية عربية ملحقة بمجلس
 وزراء الداخلية العرب، إحدى مجالس جامعة الدول العربية، وهي الجهاز العلمي لمجلس
 وزراء الداخلية العرب الذي يخدم الخدمات العلمية والإستشارية والتدريبية والبحثية لكافة
 الأجهزة الأمنية في الدول العربية من خلال معهدين متخصصين ومركز الدراسات والبحوث.

¹- الدكتورة أمال يوسف، عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008،
 ص15.

²- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، التعاون التقني العربي الدولي في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة،
 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟، 1998م.

المبحث الثالث:

الآليات في إطار الشراكة من خلال مؤتمر برشلونة.

يشكل حوض البحر الأبيض المتوسط معطي وواقع جيوسياسي حضاري ثقافي وتاريخي في آن واحد، حيث جعلت منها الجغرافيا ملتقى لثلاث قارات كبرى مما كونت معه فضاء للحوار والتبادل والتنافس، أما السياسة فمنحت منه على مر الزمان مجالاً للصراع والتنافس بين القوى المختلفة، وهو اليوم للأكاديميين من الضفتين فضاء يمكن من خلال البحث في الأبعاد المختلفة للأمن والسلام فيه إيجاد مدخل لبناء وهندسة الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية.

وبانتهاء الحرب الباردة دفقت تحولات الجغرافيا السياسية الكبرى بأوروبا الجنوبية إلى إعادة توجيه أفعها الإستراتيجي صوب البحر المتوسط الجنوبي وتمركز الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط من منظور أوروبي في قضايا الهجرة والأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وهذه الأخيرة كلها تهديدات تمس بالأمن الإنساني لذلك اتخذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإستراتيجيات المحلية والإقليمية لتصدي لهذه الظواهر وتحقيق الإستقرار الأمني وهذا ما سيتناوله هذا الفصل كذلك بالنسبة للجهود التي تبذلها الضفة الجنوبية لمكافحة هذه التهديدات كي تخل بالأمن الإنساني وهنا سنشير إلى إستراتيجيات الاتحاد الإفريقي وإستراتيجيات الجامعة العربية إضافة إلى الإستراتيجيات المشتركة بين الضفتين دائماً في إطار مكافحة التهديدات وتحقيق الأمن الإنساني في المتوسط.

-مؤتمر برشلونة:

في إطار هذه الشراكة طُرحت سبعة عشر أطروحة حوا العلاقات الأورو-مغربية في مجالات عديدة اقتصاديو واجتماعية وسياسية وأمنية، ونحن في إطار هذا البحث سنتناول الشق الأمني في بعده الإنساني.

إذن وعليه فإن أوروبا تضع هذا التحدي الكبير في المقدمة في الجانب السياسي والأمني في تقرير الشراكة التي تقترحها على دول شرق وجنوب المتوسط، وبشكل أدق فهي ترى أن تزايد أخطار اللإستقرار الجهوي يدعو إلى عمل تشاوري لكل دول المنطقة لإيقاف "التطرف الأوصلي" وإنهاء التوترات والجريمة المنظمة والمخدرات والإلتزام "بتخفيض ضغوط الهجرة" من أجل جعل المتوسط "فضاء للسلام والإستقرار".

كذلك لا يجب أن نعزل ظهور هذه التهديدات واللإستقرار في جنوب المتوسط عن طبيعة العلاقات السياسية والأوضاع الاقتصادية فالتنمية البيئية واتساع الفقر والتهميش في هذه المجتمعات هو سبب جوهري في تنامي وتطور الهجرة السرية نحو أوروبا وترويج المخدرات وتهريب السلع والبضائع ظلها ظواهر ترتبت أساسا عن غياب فرص الشغل.

ولذلك فإنه إذا كان من المنزوع محاربة التطرف والإجرام المنظم وإيقاف تدفق الهجرة وتجارة المخدرات فإن النجاح لن يكون مؤكداً دون القيام بحملة طويلة المدى من أجل تحقيق تنمية حقيقية في جنوب المتوسط¹.

كما تركز الشراكة السياسية والأمنية على مبدأ تحقيق الأمن والإستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط، من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني فيه، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون فيما بينها وعلى مواصلة

¹ - فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأورو-متوسطية، دار توبقال للنشر، ص238-ص239.

الحوار السياسي المتين واحترام مبادئ القانون الدولي، وأكدت ؟؟؟؟؟؟؟ والإستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة، وانسجاما مع هذه المبادئ تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق ما يلي:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك وفق الإلتزامات التي يملئها القانون الدولي.
- تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي، مع الاعتراف بحق كل من الشعوب باختيار نظامه السياسي والاجتماعي، الثقافي والاقتصادي والعدلي الخاص وتطويره بحرية.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان ممارستها فعليا وشرعيا بما فيها حرية الرأي وحزبه التجمع لأهداف سلمية وحرية التفكير والمعتقد والدين، فرديا وجماعيا، دون أي تمييز على أساس العرق الجنسية واللغة والدين والجنس.
- المكافحة المشتركة للإجرام المنظم أو توسعه أو تنوعه، ومحاربة المخدرات جميعاً.
- قيام حوار سياسي حول مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وسياسات واعية للأمن في دول المنطقة¹.

تلخصت فقرات مسار برشلونة في ثلاثة:

الفقرة الأولى: تتمحور حول إنشاء حوار شامل وهذه الأولوية في تأسيس مسار برشلونة وتعميق الحوار وتقريب أطراف المتوسط من أجل الوصول على الغاية الأسمى من الشراكة

¹ - الدكتور علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص204-ص205.

والتعاون إذ يوجد بند في إعلان برشلونة يشجع التبادل بين المجتمعات المدنية عن طريق المشاركة الإنسانية بمختلف البرامج تتمثل في:

-برنامج مبدأ للديمقراطية بهدف لإقامة أنظمة ديمقراطية في المنطقة من خلال ترسيم مشاريع مدعمة عن طرق منظمات غير حكومية.

الفقرة الثانية: تقوم على زرع روح الإدماج فالشراكة لا تقوم إلا على أساس القبول بالطرف الآخر وتضمن البعد الإنساني في عملية الشراكة له أهمية كبرى لتجنب الرفض الشعبي للمسار.

استراتيجية مسار برشلونة في البعد الإنساني:

انعقد مسار برشلونة 1995 وضم 27 دولة 15 دولة تمثل الاتحاد الأوروبي و12 دولة تمثل دول الشاطئ الجنوبي والشرقي للبحر، المتوسط (مصر، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، سوريا، لبنان، مالطا، قبرص).

يعتبر مجال الشراكة الثقافية من أهم مستويات الشراكة حيث إن هذا المجال يمثل مجال حقيقي للتقارب وتطوير الإدراك المتبادل بين دول متوسط بصفته الشمالية والجنوبية جاء هذا المؤتمر ليؤكد على مجموعة من المبادئ من الممكن التوصل إليها عن طريق العمل المشترك بين كافة الأطراف لتصدي لكل أنواع العداء الإنساني المتمثلة أساسا في العنصرية والتعصب والتمييز وتضمنت مبادئ المؤتمر في:

-الحوار والإحترام المتبادل بين الثقافات والأديان من أجل تقريب بين الشعوب ودور وسائل الإعلام في خلق جو من التفاهم المشترك.

- دور المجتمع المدني في تقريب الشعوب إذ يسهل المبادلات بين فواعل التنمية إضافة إلى الجامعات، جمعيات مدنية، منظمات، نقابات...
- ضرورة تحقيق تنمية بشرية مستدامة وضمان سير التبادلات الإنسانية بين ضفتي المتوسط¹.

¹- سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورو-مغربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العموم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص44-ص45.

ثانيا - مسار برشلونة:

المنعقد في 27 - 28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة الإسبانية، ضمّ 15 دولة مشكلة للإتحاد الأوروبي و12 دولة من جنوب وشرق المتوسط بما فيها دول المغرب العربي، وقد أتى هذا المشروع مركزًا على ثلاثة محاور المتمثلة في المحور السياسي الأمني الهادف إلى إقامة منطقة للأمن والاستقرار، وضمان السلم والأمن في المنطقة المتوسطية، وذلك بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. أمّا المحور الثاني الاقتصادي والمالي يهدف إلى إنشاء فضاء أورو متوسطي جديد وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحرّ وتحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار، وذلك بتقديم مساعدات مالية لدفع عجلة التنمية لدول جنوب المتوسط، حيث يعتبر برنامج "ميدا" المتمثل في مساعدات مالية استفادت منه دول منطقة المغرب العربي. ويأتي المحور الثالث في شقه الاجتماعي والثقافي الذي ركّز على قضايا اجتماعية كمشاركة المرأة في عملية التنمية، ومكافحة التطرف وتنظيم الهجرة. وقد ركّز هذا المحور على ثلاثة مستويات، مستوى حوار الأديان واحترام التراث الأورومتوسطي والتقارب بين الشعوب، المستوى السمعي البصري والتعاون في مجالات الإعلام، وإدماج الشباب المتوسطي في المستوى الثالث¹.

ولهذا يمكن القول أن منطقة المغرب العربي باتت تشكل في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغًا إستراتيجيًا يجب ملؤه وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث مثلت مبادرة إيزنشتات مشروع الشراكة مع دول المغرب العربي - الذي تمت الإشارة إليه سابقًا -

¹ فتح الله ولعلو ، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية ، (دار البيضاء : دار النشر العربية ، ط.1 ، 1982) ص ص. 15 - 19.

كعملية التصدي والوقوف في وجه أوروبا والحدّ من هيمنتها في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في منطقة المغرب العربي لضمان مصالحها فيها.¹

ولذلك فإنّ التنافس الأوروبي- الأمريكي على المنطقة المغاربية يتجلى من خلال طرح للمشروعين (الشراكة الأورومتوسطية لأوروبا ومبادرة ايزنشتات لأمريكا)، حيث يقوم هذان المشروعان على ضرورة دعم حرية التجارة وترقية الخوصصة من أجل إحداث قفزة نوعية في مجال التنمية، غير أنّ هذه المشاريع تستفيد منها بالدرجة الأولى الدول التي طرحتها، ومن جهة ثانية هناك تقاطع للمشروعين في تحقيق المصالح الأوروبية والأمريكية ويظهر ذلك خاصة في حماية أمن إسرائيل ومحاصرة الأصولية الإسلامية المتصاعدة وتأمين تحقيق المصالح الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالغاز والبترو، حيث تسعى الشراكة الأوروبية بكافة أشكالها مع دول المغرب العربي إلى جعل المنطقة المغاربية جزء لا يتجزء من المنظومة الأوروبية. فحسب المنطق الأوروبي تمثل عمقا إستراتيجيا خاصة دول ضفة الجنوبية لأوروبا، فمثلا فرنسا يركز الاهتمام الفرنسي بالمنطقة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيو إستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ومازاد الإهتمام أكثر خصوصية القرب الجغرافي، فقد أكدّ السفير الفرنسي "مارك بنفوس" (Marc Bonnefous) عن العامل الجيو إستراتيجي بقوله: " المغرب العربي ؟ إنه جار، لقد قلت كل شيء"². فقد لخص بذلك كل الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي يثيرها عنصر التقارب الجغرافي بين فرنسا ودول المغرب العربي، وما زاد أهمية البعد الجغرافي الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول المنطقة (الجزائر، تونس

¹ لعجال محمد الأمين ، مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له ، (بسكرة : جامعة محمد خيضر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ص.56. نقلا من الموقع:

[http:// www. Politics – dz .com /threads / altنافس – bmntq1656/ le: 17 – 06 – 2016.](http://www.Politics-dz.com/threads/altنافس-bmntq1656/le:17-06-2016)

² بن خليف عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ص.84،85.

والمغرب) لأكثر من قرن من الزمن. ونجد كذلك أن فرنسا تعتبر منطقة المغرب العربي بوابة جنوبية نحو العمق الإستراتيجي الإفريقي، فقد لعب المغرب وموريتانيا دورًا هامًا للإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا حيث مصالحتها التقليدية الموروثة عن العهد الإستعماري.¹

ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطيد تواجدتها وتثبيت سياستها في المنطقة المغاربية باعتبارها مجالًا حيويًا لا يمكن الاستغناء عنه، فتوجهات السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي كانت قائمة منذ نهاية الحرب الباردة، ثم تغيرت جوهريًا بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، حيث أصبحت أكثر اهتمامًا بشنّ حرب على الإرهاب الدولي، وظهر ذلك باحتلالها لأفغانستان 2001 والعراق 2003، وسعيها لنقل القاعدة العسكرية "أفريكوم" من ألمانيا إلى إحدى دول المغرب العربي.

وعلى ما يبدو فإن انعكاسات العلاقات الأوروبية الأمريكية على المنطقة المغاربية تتميز بالتوافق في التوجهات الإستراتيجية الكبرى، فهناك تقارب واضح في دعم أمن إسرائيل في المنطقة حتى وإن كان ذلك على حساب مصالح دول أخرى، أما على مستوى الاختلافات فكلّ منهما تسعى للاستحواذ على قدر أكبر من الاستثمارات في المنطقة وكل منهما تتخوف من الأخرى.

هذا التخوف دفع الاتحاد الأوروبي بطرح مشروع آخر مكمل لمسار برشلونة وهو الاتحاد من أجل المتوسط.

¹ أيمن السيد شبانه ، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي دراسة مقارنة ،(ليبيا : مركز البحوث الإفريقية ، ط.1 ، 2001) ص.106.

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن إستراتيجية هندسة الأمن الإنساني في المتوسط كانت متبادلة من الطرفين سواء من خلال الضفة الشمالية والجنوبية على غرار تلك الإستراتيجيات المشتركة والذي جسدها من خلال مؤتمر برشلونة ويمكن القول أن هذه الاستراتيجيات لم توفق لهندسة بناء ومع أمن إنساني وفق ما سطر له في بروتوكولات الأول لهذه الإستراتيجيات لعدة أسباب أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة.

خاتمه

خاتمة:

فائمة المراتب

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: باللّغة العربية.

I

الفردوس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

06 مقدمة